

موديز «تحذر: تأثير سلبي لإغلاق الحكومة الأمريكية على الائتمان السيادي»



قالت وكالة موديز للتصنيف الائتماني إن إغلاق الحكومة الأمريكية سيضر بتصنيفها السيادي، في تحذير شديد بعد شهر من خفض وكالة فيتش تصنيف الولايات المتحدة درجة واحدة على خلفية أزمة سقف الديون. وستتعطل الخدمات الحكومية الأمريكية وسيُمنح مئات الآلاف من الموظفين الاتحاديين إجازات بدون أجر إذا فشل الكونجرس في توفير التمويل للسنة المالية التي تبدأ في الأول من أكتوبر تشرين الأول.

وقال وليام فوستر محلل موديز لرويترز إن الإغلاق المحتمل سيكون دليلاً آخر على مدى إضعاف الاستقطاب السياسي في واشنطن لعملية صنع السياسات المالية فيما تتزايد الضغوط على قدرة تحمل ديون الحكومة الأمريكية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة.

وأضاف "إذا لم تكن هناك استجابة فعالة في السياسة المالية لمحاولة تخفيف تلك الضغوط... فسيكون هناك احتمال حدوث تأثير سلبي متزايد على الوضع الائتماني. وقد يؤدي ذلك إلى نظرة مستقبلية سلبية، وربما خفض التصنيف في "مرحلة ما، إذا لم تُعالج هذه الضغوط

• تقويض القوة الدافعة

مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهي أعلى جدارة ائتمانية (Aaa) وتصنف وكالة موديز ديون الحكومة الأمريكية عند تخصصها للمقترضين.

وموديز آخر وكالة كبرى تحافظ على مثل هذا التصنيف للولايات المتحدة بعد أن خفضت فيتش تصنيف الحكومة درجة. وهو التصنيف نفسه الذي حددته ستاندرد اند بورز جلوبال في 2011 AA+ واحدة في أغسطس آب إلى

وقال متحدث باسم وزارة الخزانة إن تقرير موديز قدم "دليلاً إضافياً على أن الإغلاق يمكن أن يقوض القوة الدافعة لاقتصادنا" في وقت تراجع فيه التضخم والبطالة عن أربعة بالمئة

وفشل الكونجرس حتى الآن في إقرار أي مشروعات قوانين إنفاق لتمويل برامج الوكالات الاتحادية في السنة المالية التي تبدأ في أول أكتوبر تشرين الأول وسط نزاع داخل الحزب الجمهوري حيال هذه القضية

ولن يؤثر الإغلاق على مدفوعات الديون الحكومية وإنما على الإنفاق. وهددت سياسة حافة الهاوية بخصوص سقف الدين في وقت سابق من العام بالتسبب في تخلف الولايات المتحدة عن سداد الديون السيادية

وعلى الرغم من حل تلك الأزمة في نهاية المطاف قبل العجز عن سداد أي مدفوعات، فقد كانت عاملاً رئيسياً لخفض (فيتش تصنيف الولايات المتحدة الشهر الماضي). (رويترز)